Kufa Journal of Arts
June 2025. No. 64, P 46-65
Faculty of Arts, University of Kufa.

مجلة آداب الكوفة
العدد ٦٤، حزيران ٢٠٢٥م، ص ٤٦-٦٥
كلية الآداب، جامعة الكوفة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

المعارضة السياسية والاتجاهات الفكرية: جدلية التصور والعلاقة بين وجهات النظر الرافضة والمؤيدة

م. م. عباس هـــادي عبهـــول الميالي
رئاســـة جامعـــة الكوفـــة
abbashadialmyali@gmail.com

أ.د محمد حسن دخيل
كلية العلوم السياسية / جامعة الكوفة
muhammedh.dakheel@uokufa.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣\٤\٣ تاريخ القبـــول: ٢٠٢٤\١٢\١٧ تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٦/١

الملخص:

تختلف وجهات النظر حول ما يثار من آراء في الفكر السياسي عن موضوع المعارضة السياسية، وحول جدلية نابعة من الفهم لأساس القبول أو الرفض لوجود المعارضة السياسية في المجتمع أو في جسد النظام السياسي وضمن هيكليته، وما طبيعة العلاقة بينها وبين أنواع السلطة وإشكاليات التعامل في كل نوع من أنواع السلطة، إذ تضعف في الأنظمة الفردية وغير التنافسية ولا يكون لها دور فاعل ويكون أساس الرفض نابع من عدم قبول هذه الأنظمة للتعددية الحزبية، بينما يكون للمعارضة السياسية دور فاعل وأساسي في الأنظمة التعددية والديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: المعارضة السياسية، الديمقراطية، الأنظمة الفردية، غير التنافسية، الأحزاب السياسية.

Political Opposition in Intellectual Trends: Controversial Perception and the Relationship between Rejecting and Supporting Viewpoint

Assist. Lec. Abbas Hadi Abhool Almayali
Presidency of The University of Kufa

Prof. Dr. Mohammad Hassan Dakhil
Collage of Political Sciences / University of Kufa

Received Date: 3/4/2023, Accepted Date: 17/12/2024, Published Date: 1/6/2025

Abstract:

Points of view differ on what is raised in political thought on the issue of political opposition, And about a dialectic stemming from understanding the basis of acceptance or rejection of the existence of political opposition in society or in the body of the political system and within its structure, And what is the nature of the relationship between it and the types of authority and the problems of dealing with each type of authority, As it weakens in individual and non-competitive system and does not have an effective role, and the basis for rejection stems from the non-acceptance of these system to partisan pluralism, while the political opposition has an effective and essential role in pluralistic and democratic system.

Keywords: Political opposition, Democracy, Individual System, Non-competitive, Political parties.

DOI: https://doi.org/10.36317/kja/2025/v1.i64.11827

Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4. 0 International License.
مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠ الدولي.

المقدمـــــة

يرتبط مفهوم المعارضة بوجود البشر كمجتمعات وتطور هذا المفهوم مع تطور المجتمعات وحاجتها لوجود هيئات تنظم حياة تلك المجتمعات، وارتبط هذا المفهوم بوجود التعارض في الرأي حول الكيفية التي تنظم حياة تلك المجتمعات، وينظر للمعارضة في مفهومها السياسي من خلال ارتباطها بمبدأ الحرية ونظرة الأفراد وتعبيرهم عن حريتهم في اعتماد الطريقة التي يريدون العيش وفق اسلوبها، وحرية الفرد في مخالفة الجماعة في ذلك، وفي العصر الحديث ارتبط هذا المفهوم بمفهوم الحكم ومفهوم الديمقراطية وحدود مشاركة الأفراد في الحكم وتمثيلهم لأنفسهم من خلال الأنظمة السياسية والانتخابية، وتختلف وجهات النظر حول فكرة وجود المعارضة السياسية والتعددية السياسية لدى الأنظمة السياسية، ويشير كل نظام سياسي الى طبيعة تركيز السلطة، من حيث تكون متركزة بيد شخص، أو هيئة، أو توزيعها على هيئات متعددة، وهذا يحدد درجة القبول بالتعددية السياسية من عدمه، لذا يحدد هذا وضع المعارضة السياسية وهل يمثل وجودها ضرورة أم أن وجودها يكون مُضِراً ومرفوضاً بحسب وجهة نظر النظام السائد، حيث تنظر الأنظمة الفردية والأنظمة غير التنافسية إلى أن وجود معارضة سياسية داخل النظام السياسي يكون مصدر ضرر وتقسيم للسلطة إذ إن هذه الأنظمة تقوم غالباً على حكم الشخص الواحد أو مجموعة صغيرة من الأفراد تحتكر بيدها السلطة ولا تسمح بالتنافس، وتختلف عنها نظرة الأنظمة التعددية التي تقوم على مبدأ تعدد الأحزاب والسماح بوجودها ووجود أي تنظيمات سياسية داخل أنظمتها وتعد هذه الحالة من لوازم الديمقراطية، لذا سنقسم هذا البحث إلى مطلبين يتناول **المطلب الأول** الرأي المعارض لفكرة التعددية السياسية ووجود المعارضة السياسية بالخصوص، أمـــا **المطلب الثاني** فيتركّز حول الرد على الطروحات الرافضة للتعدد السياسي وللمعارضة ويؤكد ضرورة وجودها في هيكل النظام السياسي.

المطلب الأول: المعارضة السياسية وعلاقتها بالأنظمة السياسية الفردية:

تقوم السلطة الحاكمة في أي نظام تبعاً لمجتمعه السياسي وتوجهاته، إذ "إن لكل مجتمع سياسي نظاماً يحدّده أسلوب الحكم وطبيعة علاقة الحكّام بالمحكومين ويوازن بين فكرتي السّلطة والحرّية، مع الأخذ بالحسبان أن لكل مجتمع أيديولوجيا خاصة به يتحدد في ضوئها النظام السياسي، هذه الأيديولوجيا تحدد أهداف السلطة السياسية، وتهتم بفرض التنظيم الملائم لشكل هذه السلطة وطريقة ممارستها"(نصار، ٢٠٠٦، ص٢)، وهذا ما يتبين من خلال بحثنا حول شكل الأنظمة السياسية الفردية وطبيعة نظرتها للمعارضة السياسية.

الفرع الأول: المعارضة السياسية في الأنظمة غير التنافسية:

غالباً ما تكون المعارضة السياسية في الأنظمة السياسية غير التنافسية بصورة محدودة ومقترنة بالسرية والحدود الضيقة، فالأنظمة ذات الأحزاب الواحدة والتي لا تسمح بالتنافس لا تسمح بسقف عال من الحرية للمعارضة، وانما تكون تلك الممارسة ضيقة ومحدودة ونبين ذلك بما يأتي:

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

أولاً: وضع المعارضة السياسية واشكالية وجودها في النظم ذات الحزب الواحد:

تكون الخاصية الأساسية للأنظمة غير التنافسية هي انفراد حزب واحد بالسيطرة على السلطة السياسية، وتمتد هيمنته وسلطته على كل مرافق الدولة المدنية والعسكرية، وخلال ممارسة هذا الحزب للسلطة مبدئياً يتصف بصفات عدة منها:

١ _ **يرفض الحزب الحاكم ممارسة أي نشاطات سياسية؛** وان أي ممارسة من هذا النوع وهي ان وجدت تكون إما خاضعة لحزب الحكومة أو تمارس أعمالها بصورة سرية، وتسوّغ الأحزاب الأحادية احتكارها للسلطة ومنعها الأحزاب الأخرى من المشاركة المشروعة، على أساس ان الحزب الحاكم يمثل الشعب بأكمله، وهذا الأمر يلغي الحاجة لوجود المعارضة أو أي أحزاب أخرى الى جانب الحزب الحاكم (بركات، ٢٠٠٩، ص٢٣٢).

٢ _ **يرفض الحزب الواحد شرعية الاختلافات ويحتكر ممارسة الوظيفة الحزبية؛** ويسعى الى الاجماع ويقوم بمهمة التربية والمراقبة الاجتماعية، ويجعل من الاعلام مهمة سرية وكامنة وغير معلنة وتمثل أداة لقياس وضعية الآراء ومدى تجاوبها مع نداءات الحزب الحاكم (دخيل، ٢٠١٩، ص٦٢).

٣ _ **يرفض الحزب الواحد المعارضة؛** وينظر لها مهما كانت طبيعتها، ذات طابع تآمري ونوع من الخيانة والجناية، ويرفض التعددية ويتهمها انها تنافس على السلطة بهدف تحقيق مصالحها والدفاع عن امتيازاتها. (حسين، ٢٠١٩، ص٢٠٠).

٤ _ **تأخذ بعض الأنظمة بنظام الحزب الواحد بوصفه تعبيراً عن طبقة اجتماعية؛** ولا مسوّغ لتعدد الأحزاب حسب هذا الرأي، ويجب تركيز السلطة في قبضة الحزب الحاكم لضمان عدم الانحراف عن الهدف المحدد لنمو المجتمع، وهذا الانحراف يسببه تعدد الأحزاب التي تنتج معارضة للنهج القائم في هذا المجتمع (خالد، ٢٠١٥، ص١٢٥) (خالد، ٢٠١٥ن ص١٢٥).

٥ _ **تستخدم الدول ذات الحزب الواحد الأساليب العلمية والنفسية للتعامل مع كل معارضة للنظام؛** حيث وجود قوى ضاغطة منظمة داخل هذه الأنظمة تتعامل مع أي معارضة حتى وان كانت من داخل الحزب (حسين،٢٠١٩، ص٢٠١).

٦ _ **المعارضة ليست مرادفاً دائماً للأحزاب؛** هناك من يرى أن الحزب هو أداة لتحقيق السلطة وتوحيدها ويميل هذا الرأي للحزب الواحد؛ وبالتالي فالمعارضة ليست مرادفاً دائماً للأحزاب، بدليل وجود المستقلين في البرلمان إضافة الى دور الأفراد في المجتمع، فالديمقراطية تعني حرية ممارسة المعارضة السياسية ولم تشترط ان تكون منظمة حزبياً، اذ من المحتمل أن تقيَّد معظم الحريات بحجة تنظيم المعارضة (توفيق، ١٩٨٨، ص٢٢-٢٤).

ثانياً: المعارضة السياسية في مفهوم الأنظمة الفردية:

١ _ **تتسم النظم الفردية بغياب (المعارضة السياسية) المنظمة؛** وضعف أدائية المؤسسات التشريعية، وغياب الصحافة الحرة، وتركيز السلطة أو شخصنتها، وأحياناً غياب حكم القانون، وتعاظم دور المؤسسة العسكريــة (الخزرجي، ٢٠٠٤، ٣٦)،حيث يتطلب الحكم تركيز السلطة في يد شخص واحد (إمام، ١٩٩٤، ص٧١).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٢_ **الحكومة الفردية هي التي تنحصر وتتجمع فيها السلطة في يد فرد واحد؛** قد يكون ملكاً، وقد يكون دكتاتوراً وفي كلتا الحالتين فان الحاكم لا يصل إلى منصبه بوساطة الشعب، بل من ذاته وشخصه، ونظام الحكم الملكي المطلق أو الاستبدادي يختلفان عن الملكية الدستورية التي يكون فيها الملك مقيداً بمجلس منتخب من الشعب ويخضع في جميع صلاحياته لأحكام الدستور الذي يبين السلطات في الدولة ويوزع الصلاحيات عليها، فالملكية المطلقة؛ تنحصر فيها سلطة الحكومة في يد الملك الذي يتولى رئاسة الدولة عن طريق الوراثة كحق ذاتي له، وحتى وان كان هذا النوع من الحكومات مقيداً بالقوانين النافذة، لكنه يستطيع تعديلها أو الغاءها حسبما وحيثما يريد لأنه يجمع في يده جميع السلطات، والملكية المطلقة تتنافى مع مبدأ السيادة الشعبية (الخطيب، ٢٠١٣، ص٢١٧).

٣_ **تتميز الأنظمة الفردية برفض حكوماتها الخضوع إلى الرقابة الديمقراطية؛** المتمثلة بالمنافسة السياسية على السلطة والانتخابات الحرة، كما تحظر سلطتها وإدارتها حرية التعبير، حيث لا تستطيع التنظيمات المعارضة أن تبدي رأيها وتعبر بحُرّية عن اعتراضها عن سياسة ما أو إبداء رأي حول موضوع يخص الصالح العام (داودي، ٢٠١٦، ص٨٦).

٤_ **تنفرد الأنظمة الفردية بإدارة شؤون المجتمع دون أي مشاركة من طرف معارض لها بالرأي؛** عن طريق الاستحواذ والاستيلاء والسيطرة من دون وجه حق، واستبعاد الآخرين واهدار مبدأ المساواة في حق المشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع (الربيعين ٢٠٠٥، ص١٣).

٥_ **تعتمد النظم الفردية في سبيل احتكار السلطة وانكار الحقوق السياسية للجماعات الأخرى (المعارضة)؛** على استخدام الأدوات القانونية والأدوات القمعية المملوكة للدولة وتسخيرها من أجل تحقيق ذلك، وغالباً ما تعتمد هذه الأنظمة بصورة كبيرة على طبائع الحاكم الشخصية بدلاً من اعتمادها على محددات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة، ويمتلك الحاكم تأثيراً كبيراً وقوياً في عملية تحديد قواعد اللعبة السياسية، فهو محور السلطة في المسرح السياسي (خسن، ٢٠٠٢، ص١٦١).

٦_ **تعاني النخب السياسية في ظل الأنظمة الفردية من عدم الاستقرار؛** وغياب الأمن السياسي، حيث تتسم الممارسة السياسية في النظم الفردية بوجود ظواهر تعكس فردانية السلطة في المجتمع مثل المؤامرات واعمال التطهير والاغتيالات السياسية للمعارضين السياسيين، وهذه الممارسات والملامح تعد خصائص جوهرية مرتبطة بهذه الأنظمة (محمد، ٢٠١١، ص٦٦٢).

٧_ **تلجأ النخب الحاكمة المتسلطة الى أساليب الترهيب والعنف ضد معارضيها؛** عندما تشعر بعجزها عن تحقيق شرعية سياسية حقيقية أمام شعوبها، وإنها من الممكن أن تفقد الطاعة والهيبة لذا تلجأ الى ممارسة القمع عبر الوسائل المادية للسلطة التي تملكها، ومن أبرز هذه الأساليب ما يأتي:

أ_ **القمع: أي انتهاج القمع المستمر ضد المعارضين؛** وهذا من شأنه ان يشيع أجواء مشحونة بالخوف، وتدعو الى الخضوع والخنوع ومن ثم التسليم بالأمر الواقع، لا سيما ان دور الأمن

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

يكون عاملاً مساعداً في تثبيت دعائم الحكم، ويتصدى لكل محاولات اضعاف النظام، وتكون سلطة الدولة هي المصدر الأساس للقمع والعنف، واليات الاستبعاد والتهميش من أكثر أشكال العنف قسوة وأخطرها على الاطلاق وأشدها ضغطاً على الأفراد والجماعات المعارضة، لعزل الأغلبية الشعبية من المشاركة السياسية والثقافية والاقتصادية (غليون، ١٩٩٣ن ص٣٠١-٣٠٥).

ب_ العنف الرمزي: وهو أسلوب يعتمد الجانب الأدبي السلوكي الذهني في الردع قوامه الخوف من الآخر؛ فتلجأ السلطة الى إثارة مخاوف الناس ضد المنافسين على السلطة **(المعارضة السياسية)** الذين يرون في أنفسهم أو يمكن أن يرى فيهم الشعب، بديلاً للنظام القائم، وغالباً ما يتم اللجوء إلى هذا النوع من العنف في الحملات الإعلامية التي تشنها السلطة ضد خصومها ومعارضيها، في منابرها المرئية والمسموعة والمكتوبة الموجهة للرأي العام، اذ ان هذه الوسائل ليست في حوزة معارضيها، إذ تمثل هذه العملية جزءاً من تماسك الذات ضد المعارضين، وحلقة من حلقات الحرب النفسية ضد الخصوم لتشويه صورتهم بنظر الجماهير (إبراهيم، ١٩٨٧، ص٤٢٦).

٨_ **تمارس الأنظمة الفردية (الأوتوقراطية) في بعض القوانين؛** خلط السلوك الاجتماعي والأخلاقي بالسياسي والجنائي، فيصبح الحض على المعارضة السياسية في الدولة أو في نظامها الاجتماعي والاقتصادي، أو استثارة الرأي العام، إخلالاً بالقيم (علي، ٢٠٠٥، ص١٩٣).

٩_ **تظهر المعارضة السياسية في الأنظمة الفردية قاعدة استبدالية؛** (من خلال الحركات أو الجمعيات) كما تبقى سرية، وقد تتخذ شكل معارضة واجهة، خصوصاً في الأنظمة نصف التنافسية من خلال أحزاب سياسية يخضع تشكّلها وأداؤها للمراقبة، وكما في الأنظمة الشمولية يمكنها أيضاً أن تعبر عن نفسها من خلال سلوكيات فردية منشقة، أو على صورة مقاومة سلبية أو تعبير رمزي أو تهرب (هرمية، ٢٠٠٥، ص٣٥٦).

١٠_ **تعتقد بعض الأنظمة السياسية الأوتوقراطية أو الدكتاتورية أن أسلوب المعارضة يمثل خطراً على أمنها؛** وان كان جزئياً، لذلك تلجأ هذه الأنظمة الى حظر المعارضة من العمل السياسي بل وقمعها (الجاسور، ٢٠٠٨، ص٥٨٠).

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة للأحزاب عامة والمعارضة السياسية خاصة:

تعرّض دور الأحزاب السياسية بصورة عامة والمعارضة السياسية بصورة خاصة بوصفها تنظيماً حزبياً يسعى للوصول الى السلطة، لانتقادات حادة، وإن مبادئها وشعاراتها لا تطابق سلوكياتها، وإنها تتماهى مع تحقيق أهدافها في الوصول الى السلطة مستغلة شتى الطرق التي تؤثر في الرأي العام، ولتوضيح أهم الانتقادات الموجهة للأحزاب السياسية ومنها أحزاب المعارضة ممكن أن نقسم هذا الفرع إلى قسمين.

أولاً: الانتقادات الموجهة للأحزاب السياسية بصورة عامة:

وجِّهَت للأحزاب السياسية انتقادات عدة تتعلق بطرق وصولها للسلطة وأساليبها في التأثير بالرأي العام، وممكن أن نذكر أهم الانتقادات الموجهة للأحزاب السياسية بالنقاط الآتية:

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

١_ **تعمل الأحزاب على قولبة الرأي العام وفق أهدافها؛** فالاتجاهات السياسية تنحصر وفق اتجاهات الأحزاب ويصبح هدف التنظيم توسيع قاعدة الحزب فقط، ويرى من يعترضون على نظام الأحزاب أن كثيراً من قيادات الأحزاب لم يكونوا منتخبين من عامة الشعب بل يكونون معينين من قبل مراكز الأحزاب، وهم ينزعون إلى تشكيل طبقة قائدة، معزولة عن التابعين المناضلين في الحزب، مجموعة Caste شبه مغلقة على نفسها، وبمقدار ما يصبح هؤلاء القادة منتخبين، فان الأوليغارشية الحزبية تتسع، ولا يمكن أن تكون ديمقراطية لأن الانتخاب يتم على يد المنتسبين الذين هم قلة بالنسبة الى أولئك الذين يعطون أصواتهم للحزب في الانتخابات العامة، وبما ان البرلمانيين يخضعون الى سلطة زعماء الأحزاب فذلك يعني أن جمهرة الناخبين خاضعة لمجموعة قليلة من المنتسبين للحزب، وهي بذاتها تابعة للأجهزة القيادية، وبافتراض ان الأحزاب تقاد من البرلمانيين فان صفتهم الديمقراطية تكون وهمية لان الانتخابات بالذات تسيء جداً التعبير عن طبيعة الرأي العام الحقّة، فالأحزاب تخلق الرأي العام بقدر ما هي تمثله، وهي تكوّنه عن طريق الدعاية وهي تفرض عليه اطاراً جاهزاً، ونظام الأحزاب ليس فقط ظل الرأي العام بل هو نتيجة عناصر خارجية وتقنية (مثل أسلوب الاقتراع) تفرض نفسها عليه (دوفرجيه، ٢٠١١، ص٤١٨).

٢_ **يعّد الارتباط بالأحزاب قيداً على حرية الأفراد؛** "لأن الارتباط بحد ذاته يجعل من الأفراد يتنازلون عن حريتهم لصالح التنظيم الحزبي، بغض النظر عن تطابق أفكار الحزب مع رأي الأشخاص، لكن في الارتباط الحزبي سلسلة مراجع ودرجات، تبقي الفرد خاضعاً لقيادة الحزب في استلام التوجيهات، والأخذ بنظر الاعتبار ما يحدث من اختيارات من شأنها أن تقرّب الحزب أو تبعده عن السلطة". والأفراد ينظرون إلى الحزب الذي يمثلهم أنه سوف يحقق مصالحهم من خلال الوصول الى الحكم، وحزب المعارضة الذي لم يحصل على الأغلبية يجب أن يكون سعيه الوصول للأغلبية مستقبلاً وهذا خاضع لقرارات قيادات الحزب باختياراتهم وتحالفاتهم (الجبوري، ٢٠٠٩، ص١١٥).

٣_ **الأحزاب السياسية والمعارضة تؤدي أدواراً سلبية في المجتمع؛** اذ ينطلق باحثون من مسألة أن هذه الجماعات تمارس أدواراً تضر بالمجتمع من خلال ما يأتي:

أ_ **تقديم المصلحة الحزبية الضيقة على المصلحة الوطنية:** حيث تعمل الأحزاب جاهدةً على تحقيق مصالح الحزب وأعضائه، والتي قد تتعارض مع المصلحة الوطنية، وكلما زادت فاعلية الأحزاب زاد ضررها أكثر.

ب_ **تضليل الرأي العام:** فالأحزاب في إطار صراعها مع بعضها بعضاً، أو صراع المعارضة مع السلطة الحاكمة، لا تحرص على تقديم الحقائق للجمهور، وانما تقدم الأمر بطريقة تخدم مصالحها، ويبرئ ساحتها.

ت_ **الارتباط بدول وجهات خارجية:** هناك بعض الأحزاب التي ترتبط عقدياً أو سياسياً أو فكرياً أو اقتصادياً مع جهات أجنبية، وبالتالي تعمل هذه الأحزاب بوحي من هذه الجهات الأجنبية، بطريقة تتعارض في بعض الأحيان مع مصالح الدولة الوطنية (مكاوى، ٢٠١٤، ص١٩٢).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٤_ يؤخذ على التنظيم الحزبي المعاصر جعله السيطرة لزعامة الحزب؛ المتمثلة غالباً في فرد أو عدد محدود من الأفراد في النهاية، حيث يرى بعضهم أن النظام الحزبي الملازم للديمقراطية التقليدية هو احدى وسائل إفساد هذا النظام والانحراف به عن غاياته وأهدافه، ذلك لأن المنضَمّين للأحزاب ينتصرون لرأي حزبهم ويعارضون رأي الحزب الآخر، سواء اتفق موقفهم مع الصالح العام أم لم يتفق، ما يؤدي بالديمقراطية في ظل التنظيم الحزبي التحول إلى حكم الأقلية لا حكم إلى الأغلبية (دخيل،٢٠١٩، ص٧٨).

ثانياً: الانتقادات الموجهة للمعارضة السياسية:

ومن أهم الانتقادات التي وجهت للمعارضة السياسية ما يأتي:

١_ ضعف دور المعارضة السياسية: حيث تصِف بعض الآراء، المعارضة السياسية بأن دورها ضعيف في النظام السياسي؛ ويبني بعضهم رأيه من إشكالية أن المعارضة السياسية وهي تحاول أن تجد لنفسها مكاناً داخل الأنظمة السياسية، تشوبها الكثير من التناقضات والملاحظات والأخطاء في مجالات عدة، منها ما يأتي:

أ- **المبالغة في المواقف؛** تبالغ المعارضة السياسية أحياناً، ضد أي موقف أو خطأ للنظام وتنسج منه أحياناً موضوعات غير موضوعية وغير علمية، وهذا ما ينعكس على عدم تعاطف الناس مع المعارضة بل يجد تأييداً لموقف النظام أحياناً، لأن المعارضة تحاول تقديم نفسها بديلاً عن النظام، ومن ثم المبالغة من جانبها تجعل الناس ينظرون اليها بتعميم حول أغلب مواقفها.

ب- **عدم وجود مشروع عمل سياسي واضح؛** فقيام المعارضة السياسية بإصدار بيانات الادانة في بعض المواقف، يحول عملها السياسي الى صورة مشابهة لمعارضة الخارج التي يسهل عليها القيام بالنقد الآمن دون وجود آلية للعمل السياسي، ما يقلل أهمية وجود مشروع سياسي واضح له خطة ونطاق عمل محدد الموارد، فتقديمها لنفسها على أنها كيان مؤثر وله قواعد واسعة وإمكانيات كبيرة، لا يتناسب مع مخرجات تُشابِه العمل الفردي، وخصوصاً عندما تواجه المعارضة تضييقاً من السلطة يؤدي ذلك إلى تشويه المعرفة السياسية لدى المواطنين بسبب تردد المعارضة في إحداث التغيير المنشود (كيلانين ٢٠١٤، ص٧٠).

ت- **المعارضة السياسية إضاعة للوقت وتهوّل الأحداث؛** تعمل المعارضة السياسية على تضخيم الأحداث وترويج الاشاعات حولها، وممارسة التهويل المستمر حول القضايا بدلاً من الاعداد والتخطيط الدقيق والتحرك في دائرة فعل الممكن، ما يؤدي الى إضاعة الجهود في مناقشة قضايا سياسية هامشية ما يصيب الناس بالملل وعدم الجدوى من التغيير.

ث- **المعارضة السياسية تكوين للأيديولوجيات؛** حيث تعوّل المعارضة السياسية كثيراً على القواعد الشعبية، فتُسرف في عملية الاستقطاب، وتتحول المعارضة إلى محور وأساس يدور حوله الأتباع ويتحول الولاء لصالح أيديولوجيا مصلحية على حساب

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الهدف الرئيس من المعارضة في تشكيل البديل الأفضل للحكم، وتصبح المعارضة تنظيما مغلقاً غير قابل للتغيير، الأمر الذي يناقض الأسس والمحددات التي تقوم عليها المعارضة السياسية (طه، ٢٠٢٤).

٢_ **المعارضة السياسية تعمق الانقسامات:** وغالباً من تؤدي ممارساتها إلى حدوث الأمور الآتية:

أ- **يثير وجود المعارضة من النزاعات؛** الإثنية، واللغوية، والمذهبية والقومية، والطائفية، ما يقود إلى تفتت المجتمع وإضعاف الدولة، بسبب تعدد الأحزاب في المجتمعات غير المنصهرة، بعكس نظام الحزب الواحد الذي يمثل الأداة الملائمة لتحقيق الوحدة الوطنية.

ب- **تتصف المعارضة السياسية بعدم الإنصاف والبراغماتية في الحكم على المواقف؛** والنقد المستمر لكل حركات الحكومة وسكناتها، فتتحول المعارضة إلى هدف في حد ذاته (المعارضة للمعارضة) وإشغال الناس بأغلب تفاصيل الحياة السياسية اليومية بمشكلاتها وأحداثها، وهذه المشكلات الثانوية والشخصية تؤدي الى استهلاك الطاقات وهدر الوقت والمال، وتحول دون تحقيق عملية النهوض والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (سليمان، ١٩٨٩، ص٩٨).

٣_ **التنافس بين أطراف المعارضة ذاتها:** يؤدي الصراع الحزبي بين أطراف المعارضة الى حالة من التنافر والانعزالية والتحرك بشكل منفرد للأطراف المعارضة، الذي قد يصل الى تحالف بعض الأطراف من الحكومة من أجل التغلب على الطرف الآخر، وهذا السلوك يضعف شرعية المعارضة ذاتها وقيمتها، وكذلك ممكن أن يؤدي الانقسام في الرأي الى بروز أحزاب سياسية يعبّر كل منها عن اتجاه معين، حيث ان تعدد الموضوعات التي تثير الخلاف حولها يترك في الساحة السياسية العديد من الأحزاب المتصارعة (كامل، ١٩٨٢، ص١٤٩).

٤_ **افتقار المعارضة السياسية للرؤية السياسية الشاملة:** عندما تعمل المعارضة السياسية برؤية سياسية واضحة وفاعلة ويكون عمل المعارضة لصالح مصالحها فقط، حتى تضمن لنفسها مكاناً داخل النظام، تكون النتيجة الحتمية عدم الاستقرار السياسي، ويخلق أنظمة حكم غير مستقرة، و يؤدي الى تراجع معدلات التنمية، وانتشار العنف والفقر، حيث يتطلب وجود المعارضة السياسية توفر شروط للعمل، أن تعمل في اطار الدستور والقانون، وان تكون سلمية وتعمل وفق الرؤية الوطنية والمصلحة وعدم التعامل مع الخارج ضد مصالح الوطن وعدم تبني العنف وان تفصح عن مصادر تمويلها وان تكون معارضة بناءة (صادق، ٢٠٢١).

٥_ **المعارضة السياسية تُضعِف قوة الحكومات:** وهذا نابع من طبيعة النظام البرلماني؛ إذ يرى بعضهم أن هناك عيوب في النظام البرلماني القائم على وجود ثنائية الحكومة التي يمثلها تمثلها الأغلبية، والمعارضة التي تمثل الأقلّية في البرلمان كما يطبَّق في معظم البلاد، ومن أهم الانتقادات الموجهة إليه:

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

أ- **الحكومة في النظام النيابي تعمل بصورة بطيئة؛** وهذه الصورة لا تتناسب مع متطلبات الحياة الحديثة من وجوب سرعة التعامل مع الأحداث والمواقف لما تشكله من أهمية، ودور المعارضة السياسية في جسد النظام البرلماني وما تمارسه من ضغوطات على السلطة التنفيذية، يبطئ من سرعتها في الاستجابة للقضايا التي تتطلب حزماً في إنجازها وحسمها.

ب- **رغبة أعضاء المجالس النيابية المتزايدة في التدخل في شؤون السلطة التنفيذية؛** أي من خلال طبيعة عمل السلطة التشريعية وما تخولها من اعمال رقابية على المؤسسة التنفيذية، وما يمكن أن تسببه هذه الإجراءات من ارباك لعمل الحكومة، وتعرضها للمساومات والضغوطات، وما قد يؤدي الى قلب الرأي العام حول ما تقوم به السلطات التنفيذية من سياسات وأعمال.

ت- **تقوم الأنظمة البرلمانية على السماح بمشاركة القوى السياسية المتنوعة؛** وما تحمله هذه القوى من مصالح وأهداف متعارضة تؤدي إلى تشتيت جهود الدولة ومؤسساتها للتوفيق بين هذه المصالح المتعارضة، فتعارض الإرادات والمصالح بين الأطراف السياسية المتصارعة على السلطة في إطار التنافس السياسي داخل النظام، ما ينعكس على إضعاف الحكومات فيها لعدم الحصول على الدعم والمساندة والقبول من الأطراف السياسية (حسنين، ٢٠١٤، ص٤٥).

٦_ **تقوم المعارضة السياسية أحياناً بمعارضة وجود النظام السياسي؛** وتهدد كيانه من خلال معارضة سياسات نظام الدولة فتثير الإشكاليات والنقد والتجريح لشخوص النظام ولقواعده السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، دون مراعاة مصالح البلاد العليا، أو السعي لحل الأجهزة الأمنية والإدارية للدولة، وبهذا يصبح عمل المعارضة قد وضع مصير البلاد على المحك ويكون عملها خارجاً عن القانون، لأنها لم تتبنى دوراً وطنياً ويمكن تأشير بعدين أساسيين على هذا الدور هما:

أ- تشكل المعارضة خطراً على الدولة لأنها تربط العمل السياسي بجهات خارجية.

ب- خطورتها وتأثيرها على المجتمع لأن من يمارسها يبتعد عن أخلاقيات المعارضة الوطنية (حمد، ٢٠٢٣).

المطلب الثاني: المعارضة السياسية، وجهات النظر المؤيدة لها

الفرع الأول: علاقة المعارضة بالتعددية السياسية

يعد ظهور الحزب تعبيراً عن المعارضة واصطلاحاً لتنظيم الممارسة السياسية، ونظرت الممارسة السياسية للحزب على انه أداة تكتل قوة في سبيل الوصول الى الحكم، يتوقف نجاح الأحزاب السياسية المعارضة في قيامها في وظيفة المعارضة على عوامل عدة، فهناك عوامل إيجابية تتدخل لنجاح الأحزاب في أداء دورها، أهمها الحرية الحزبية والثقافة السياسية التي

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

تؤمن بتعددية الأحزاب، وتجعل كل منها قادراً على المنافسة السياسية والتأثير على الرأي العام من خلال تنظيم ثابت ودائم يكسبها قوة واستقراراً.

أولاً: التعددية السياسية ضمان للحريات

تعد التعددية السياسية ضمانة للحريات العامة وحقوق الافراد وبالإمكان توضيح ذلك بالنقاط الآتية:

١ _ **النظم السياسية التي تقوم على تعدد الأحزاب أكثر قبولاً للمعارضة السياسية؛** وأقل تجاوزاً على حقوق الانسان، أو أقل بكثير من تلك الأنظمة التي تقوم على أساس نظام الحزب الواحد، أو التي لا تقوم على وجود أحزاب مطلقاً لأسباب عدة، أهمها (دخيل، ٢٠١٩، ص٦٨-٦٩):

أ- **يقوم تعدد الأحزاب أساساً على اختلاف وجهات النظر؛** واختلاف الآراء والأفكار والاتجاهات، فيكون هناك رأي للمناقشات والمعارضة واقتراحات الرأي الآخر.

ب- **يكون للأحزاب السياسية والمعارضة السياسية دور هام وفعّال في تنوير الجماهير؛** ونشر الوعي السياسي بين الأفراد، وضرورة التمسك بالحريات والحقوق، وطرق حمايتها وكيفية الدفاع عنها.

ت- **يعّد تعدد الأحزاب والقبول بالمعارضة في حد ذاته مظهراً من مظاهر الحريات العامة؛** وتأكيداً للاعتراف بحقوق الأفراد واحترام حرياتهم، فالأفراد مختلفون في أفكارهم وتوجهاتهم، لذا لا يجوز إجبارهم على سلوك منهج واحد.

ث- **يعّد قيام النظام على تعدد الأحزاب ضابطاً للحزب الذي يصل الى الحكم؛** لاحتمال إمكانية وصول أي من الأحزاب الى الحكم، فيدفع هذا الأمر الحزب الحاكم على الحرص على كسب ثقة الجماهير، واحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم (سارى، ٢٠٠٢، ص٥٨٢).

٢ _ **يعطي نظام التعددية الحزبية الحق لأي تجمع في التعبير عن نفسه ومخاطبة الرأي العام؛** بعكس الحزب الواحد الذي يمثل خطراً على الحريات العامة الأساسية، وصعوبة إمكانية التوفيق بين وجوده وبين الديمقراطية التي تقوم على الحوار وتعدد الآراء والاتجاهات، كون الحزب الواحد لا يسمح بوجود معارضة سياسية لآراء الحزب المتوقفة على سلوك قادته الذين هم في الوقت نفسه الحكّام (سليمان، ١٩٨٩، ص٩٨).

٣ _ **يعني تعدد الأحزاب السياسية تعدّد الحلول والمقترحات؛** ويزداد الوضوح والفهم مع تبادل وجهات النظر، حيث يساعد تسليط الضوء على الجوانب المختلفة على اختيار أفضل الحلول وأنسبها، فقبول الرأي المعارض أو مناقشته يمكن أن يصل إلى حلول ناجعة لأي مسألة أو مشكلة يتم الاختلاف حولها، ويعد هذا في حد ذاته تنشيطاً للحياة السياسية وتفاعل مكوناتها، ما ينعكس إيجاباً على استقرار النظام السياسي (سليمان، ١٩٨٩، ص٩٨).

٤ _ **التعددية السياسية تدعو لصيانة الحقوق السياسية؛** عكس الحكومة الفردية التي تعد حكومة دكتاتورية؛ وتؤدي إلى إهدار الحقوق والحريات، إذ تتميز بشخصية السلطة وتسعى الى تحقيق الصالح العام بشتى الوسائل، حتى لو أدى ذلك الى اهدار حقوق الأفراد وحرياتهم، ويترتب على

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

هذا الوضع إلغاء حرية الرأي والاجتماع والصحافة وانشاء الأحزاب السياسية، أو السماح بوجود أي نوع من المعارضة.

٥_ **تعكس التعددية الحزبية التناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛** لذلك فإن حل أي مشكلة ناتجة عن ذلك، لا يكون الا من خلال تقابل المصالح والأيديولوجيات التي تقودها تنظيمات ثابتة قادرة على المنافسة السياسية من خلال الوسائل الشرعية والدستورية وبذلك يتميز التعدد الحزبي (الخطيب، ٢٠١٣، ص٢٢٠، ٣٩٥).

٦_ **تعدد الأحزاب لا يسمح بالانفراد بالسلطة من قبل فرد أو مجموعة؛** عن طريق الاستحواذ والاستيلاء والسيطرة على إدارة شؤون الحكم من دون وجه حق وهذا يؤدي إلى الاستبداد السياسي، حيث تستبد الجهة التي تهيمن على الحكم على النظام القانوي، وتمنع التعددية استبعاد الآخرين وإهدار مبدأ المساواة في حق المشاركة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وتسمح بوجود معارضة فاعلة تساهم في الاستقرار السياسي (الربيعي، ٢٠٠٥، ص٢٨٤).

٧_ **تتخذ التعددية السياسية أشكالاً مختلفة في إطار القوى والتنظيمات الاجتماعية داخل المجتمع؛** ومن بينها الإقرار بوجود التعددية الحزبية، فالتعددية الحزبية هي احدى صيغ التعبير عن التعددية السياسية التي تضم كل القوى والمؤسسات الموجودة في المجتمع وتحتويها، وهذا الاحتواء من شأنه أن يتيح المجال أمام الأحزاب السياسية لتشارك السلطة المركزية في العبء الذي تحمله لإدارة المجتمع من خلال المشاركة في السلطة (العقابي، ٢٠٠٦، ص٥٠).

٨_ **ترتكز التعددية السياسية والحزبية على مرتكزات تدَّعِمها وتتأسس عليها؛** وتمثل التأصيل السياسي لها وتحدد هذه المرتكزات بحسب ما يأتي (الميلاد، ١٩٩٤، ص١٨):

أ- **الاعتراف بالآخر (المعارضة السياسية)؛** وهو قاعدة وشرط أساسي للتفاهم والتعايش السلمي، ومن أهم شروط التعددية الحزبية أن يعترف كل طرف بالآخر من دون أن يصادر الرأي أو محاربة المواقف، حيث يكون التفاهم واحترام رأي الآخر والقبول بالتعايش هو القاعدة وأصل التعامل للحفاظ على أمن المجتمع الواجب المحافظة عليه والحرص على صيانته.

ب- **يجب أن تتشكل التعددية السياسية والحزبية على أساس القواسم المشتركة؛** والتي تلتقي على أساس المصالح العليا والحقوق العامة، وينبغي أن تكون مبنية على أساس أرضية الإجماع العام الذي يأخذ المصالح العليا للمجتمع بعين الاعتبار، من قبيل رفض التبعية وحفظ وحدة الأمة، واستقرارها واستقلالها، والحفاظ على أمنها، ولا يجوز خرقها أو الخروج عليها تحت أي مبرر أو حال من الأحوال.

ت- **التعددية الحزبية في صورتها الجوهرية والمثلى هي تعددية للبرامج والمشاريع؛** التي تخدم وتطوّر الإصلاح الاجتماعي العام، فقد تعطي الاهتمام بالمسألة الاجتماعية وأبعادها الاقتصادية، وقضايا التعليم وحقوق الانسان، أو تعطي الأولوية لتطوير الدافع السياسي بالاتجاه نحو الديمقراطية وترسيخ قاعدة المشاركة السياسية (هندي، ٢٠١٣، ص٣).

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

ثانياً: الرد على الانتقادات الموجهة للأحزاب السياسية:

يتكون الرد على الانتقادات الموجهة للأحزاب السياسية من خلال تبيين ما تقدمة الأحزاب من أمور تنظيمية وأطر قانونية وتكوين مؤسسات سياسية تنبثق عنها النخب السياسية التي تقود المجتمع، وبالإمكان تحديد ذلك من خلال النقاط الآتية:

١_ يمكن التخفيف من خطورة الانتقادات الموجهة للأحزاب السياسية من خلال الإجابات الآتية:

أ- **كون الأحزاب تهدد وحدة الأمة والدولة وتزيد الانشقاقات داخل المجتمع؛** لا يعود بالأساس إلى ظاهرة وجود الأحزاب، وإنما يعود إلى فقدان إطار قانوني ينظم هذه الظاهرة.

ب- **أما بخصوص تقديم الأحزاب لمصالحها الحزبية على المصالح العامة والعليا للبلد؛** فان هذه الحالة كذلك يمكن تجاوزها من خلال الرقابة البرلمانية، ورقابة أجهزة الدولة المسؤولة، وكذلك تفعيل دور الأحزاب المعارضة لتقوم بدورها الرقابي.

ت- **أما ما يؤخذ على الأحزاب من قيامها بتزييف الرأي العام؛** فيمكن تلافي ذلك من خلال تفعيل المنافسة بين الأحزاب، ومع زيادة انتشار وسائل الاعلام المتنوعة والفضائيات وشبكة الانترنت يصعب على الأحزاب تظليل الرأي العام (الدوسكي، ٢٠٠٩، ص٣٦).

٢_ هناك بعض الخلط بالمفاهيم حول الديمقراطية؛ "فحكومة الشعب بالشعب وحكومة الأمة من قبل ممثليها" عبارات عامة ولم يُرَ شعب يحكم ذاته ولن يُرى، لذا فإن:

أ- **كل حكومة هي أوليغارشية لأنها تستلزم بالضرورة سيطرة عدد قليل على الكثرة؛** لأن إرادة الشعب هي في أعماقها فوضوية، فهو يحب أن يعمل كل ما يرضيه وبصورة عامة يعتبر الحكومة لا بدَّ منها، ولذا فهو يقف موقف المعارض منها بالغريزة، وكل حكومة تفترض الانتظام، فالحكومة تستلزم الإكراه فالشعب لا يُكرِه ذاته ولكن يأتيه الإكراه من الخارج، ان نمو الأحزاب وخصوصاً الأحزاب العالمية هو الذي أتاح مساهمة الشعب بكامله، مساهمة حقة وناشطة في المؤسسات السياسية.

ب- **يتيح النظام الحزبي تكوين طبقة حاكمة مصدرها الشعب تحل محل القدامى؛** فالأحزاب تساعد على خلق نخب جديدة تعيد إلى مفهوم التمثيل معناه الحق الذي هو وحده الواقع، كل حكومة أوليغارشية بطبيعتها ولكن منشأ الزعماء الأوليغارشيين وتنشئتهم ممكن أن يختلفا تماماً ويحددا عملهم، بمعنى "حكم الشعب من قبل نخبة منبثقة منه" والنظام بدون أحزاب يؤمن استمرارية النخب الحاكمة التي انبثقت من الولادة أو المال أو الوظيفة (دوفرجيه، ٢٠١١ ،ص٤٢٠-٤٢١).

٣_ تعد القضية الأهم والهدف النهائي من التعددية الحزبية هو ترقية النظام؛ ولا تعد التعددية الحزبية هدفاً بحد ذاتها، بل الهدف الرئيس منها الدفع بالمجتمع نحو المزيد من التطور والنهوض والوفاء بحاجات الجماهير على الأصعدة كلها، لكون التعددية الحزبية مظهراً من مظاهر

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الحريات العامة حيث انها تمكن المواطنين من الاختيار بين الاتجاهات السياسية المختلفة (هندي، ٢٠١٣، ص٤).

٤_ **تتصف الأنظمة الديمقراطية عادة بالتعددية الحزبية؛** لما تتميز به مجتمعاتها بالتعدد الديني والقومي والطائفي، حيث تمثل هذه الأحزاب الجماعات المختلفة، وما يفسر أسباب تبني التعددية الحزبية في هذه المجتمعات:

أ- **يرجع سبب التعددية الحزبية الى التعددية القومية والعرقية المتعايشة في هذه المجتمعات؛** وهي منقسمة الى جماعات ذات جذور عرقية أو تاريخية، إذ تتراكم تناقضات الجماعات مع التناقضات الاجتماعية والسياسية لتولد تشابكاً معقداً (دوفرجيه، ٢٠١١، ص٢٤٥).

ب- **تؤدي نوعية الأنظمة الانتخابية في هذه الناحية دوراً كبيراً؛** إذ يؤدي نظام التمثيل النسبي إلى بروز أحزاب متعددة في الدول التي تتصف بالتعددية المجتمعية، لأن الناخبون يدلون بأصواتهم في التمثيل النسبي لمصلحة الأحزاب لا لمصلحة المرشحين كما يحدث في نظام الأغلبية الفردية (أونيل، ٢٠١٢، ص١٩٨).

ت- **يؤثر الاختلاف البنيوي الاجتماعي والاقتصادي والإثني للجماعات على شكل الاتجاه السياسي؛** مما يخلق تعددية سياسية حزبية، وتتركز الجماعات في مناطق جغرافية معينة وسيطرة مصالحها فيها (الأسود، ١٩٩٠، ص٤٩٤).

ث- **التعددية الحزبية بقدر ماهي انعكاس للتعدد السياسي أيديولوجياً وفكرياً؛** هي في أغلب الحالات انعكاس للتعدد والتباين المجتمعي والثقافي اثنياً وقومياً ولغوياً ودينياً وطائفياً (مراد، ص٢٠٠٧، ص١٢٢).

ج- **تعني التعددية الحزبية الاعتراف بوجود التنوّع في مجتمع ما واحترام هذا التنوع؛** ما يفصل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن الهوية الواحدة وقبول الاختلاف في العقائد والألسن والمصالح وانماط الحياة، وإيجاد صيغ ملائمة للتعبير عن ذلك بحريّة ضمن إطار تنافسي (هادي، ١٩٩٥، ص٦٤).

الفرع الثاني: المعارضة السياسية وفق الرأي المؤيد لها

تحظى المعارضة السياسية بتأييد وقبول واسع لدى الفئات الشعبية التي ترى بتلك المعارضة الصوت المطالب بحقوقها، والجهة السياسية القادرة على مراقبة القائمين على أحزاب السلطة الحاكمة والقدرة على محاسبتها عند تقصيرها أو تماديها في استغلال تلك السلطة أو سوء ادارتها لشؤون البلاد، ولبيان الآراء المؤيدة لوجود المعارضة السياسية في الحياة السياسية نستعرض تلك الآراء وفق أمرين، من حيث توافقها مع بنية الأنظمة الدستورية وبعدّها ضرورة لبقاء وجود تلك الأنظمة ودوامها وحيويتها وكونها مكملة لتلك السلطة.

أولاً: المعارضة السياسية تتوافق مع بنية النظم الدستورية

تتوافق المعارضة السياسية مع بنية الأنظمة السياسية عبر ما يأتي:

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

١_ تحتاج المعارضة السياسية لتمارس حقوقها الدستورية وحرياتها؛ إلى تنظيمات سياسية حتى تستطيع حمايتها من تجاوزات السلطة، لذا فإن الأحزاب توفر إمكانية المشاركة السياسية للمعارضة والتعبير عن رأيها والمشاركة في مناقشة التشريعات بجدّية مع الحكومة، وخلال ما تقدمة من معلومات تتعلق بالعمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبمختلف جوانب الحياة العامة، وتعد الأحزاب المعارضة في البرلمان الحكومة البديلة للسلطة القائمة التي تنتظر استدعائها لتولي السلطة (عبد النور، ٢٠٠٧، ص٢٩٣).

٢_ المعارضة في النظم الدستورية الديمقراطية هي معارضة إيجابية وتشخص حالة صحية؛ والمعارضة السياسة في النظم الديمقراطية تعني أن الحزب الذي لا يحقق فوزاً في الانتخابات يضمن له تشكيل الحكومة، يلجأ إلى المعارضة، ويعمل على نقد الحكومة وتشخيص أخطائها، فتضطر الحكومة لتعديل سلوكها وهكذا تعود المنفعة للشعب، على عكس المفهوم الشائع أن المعارضة أداة لإلغاء الآخر والإحلال محله (عبد الكريم، ٢٠١٣، ص١٠٦)، فغياب ثقافة سياسية تؤمن بأهمية المعارضة من قبل النخب السياسية هو ما يولد النفور من تقبُّل المعارضة، فالمعارضة ممنوعة في الأنظمة التسلطية حيث لا يوجد ثقافة القبول بالرأي الآخر، حيث ترفض الحكومة انتقاد سياساتها وخططها، وتُعَد المعارضة هنا خروجاً على النظام العام تنعت بأوصاف العصيان وتعطيل المصالح العليا (سلامة، ٢٠٠٠، ص٢٣-٢٤) حيث يعرف عن هذه الأنظمة أنها تسلب الفرد دوره السياسي وتوجه سياسة الدولة وتتحكم بسلطاتها الثلاث وتدافع عن النظام السيادي ويمجِّدَه (فوزي، ٢٠٠٠، ص٤٥٧).

٣_ المعارضة ضمن النظام أو بتعبير آخر المعارضة التي تعمل وفق الدستور هي نوع من أنواع النصيحة؛ تمارس بها الضغط لتغيير السياسات حسب ما تراه أنه الصواب (العسكرين ١٩٧٧، ص١٠٠).

٤_ تعد المعارضة السياسية من مكونات النظام الديمقراطي الرئيسة؛ وبما ان الديمقراطية تنطوي على قيم أساسية ومبادئ عدة تتمثل في المساواة والحرية والمشاركة وأساسها التعددية، لهذا ترتبط المعارضة ارتباطاً وثيقاً بمبدأ التعددية في الأفكار والبرامج والأحزاب والحلول المطروحة للمشكلات (بدر الدين، ٢٠٢٢).

٥_ تحدد المعارضة السياسية من قبل علماء الاجتماع بأنها من مقتضيات الوظيفة السياسية؛ وكل نظام سياسي يعمل من أجل إرضاء الصالح العام، والمعارضة السياسية أحد المفاصل الحيوية للوظيفة السياسية للنظام، لأنها تعزز وظيفة السلطة في أي نظام اجتماعي، فأي نظام سياسي لا بد أن يتضمن الوسائل التي تقيّم العلاقة بين البيئة الاجتماعية والقائمين على السلطة، والتكيّف الاجتماعي بالتعامل مع هذه السلطة، ومن ثم الرقابة الفعّالة على انحراف سلوك السلطة، والحرص على إقامة المؤسسات الكفؤة للقيام على تحقيق الصالح العام، وهذا ما يتمثل بعمل المعارضة السياسية وما يحققه وجودها (دوفرجيه، ١٩٩١، ص٢٠٨).

٦_ تساعد المعارضة كوظيفة في دفع وتنشيط فاعلية النظام السياسي؛ في محيط يرتكز على القبول العام للنظام السياسي، فتتم بوجود المعارضة عملية الاحلال والتي تتوقف وتسير من

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

خلال المقاومة والحركة، لذا فإن إمكانية المعارضة في التعبير عن آرائها المختلفة حول أداء الحكومة شرط ضروري للعمل السياسي العقلاني، فعمل المعارضة يتلخص في أمرين؛ **الأول:** أنها ترصد عمل الحكومة وتراقبها وتبين أخطائها. **أما ثانيهما:** فهي تقدم آراء وبرامج للمواطنين حول مواقفها، التي تتمكن من تطبيقها إذا فازت بالانتخابات المقبلة. فيكون دور المعارضة السياسية إيجابياً طالما ان عملية الإحلال ممكن إجراؤها فعندها تستطيع المعارضة أن تصبح هي الحاكمة يوماً ما (العاني، ١٩٨٦، ص٣٦٨).

٦_ تأخذ المعارضة السياسية بعين الاعتبار أن العمل السياسي؛ لا يملك أن يكسب أسباب الفاعلية والتأثير إلا إذا كان مستنداً إلى مشروع سياسي واجتماعي يسوّغه ويؤسس له عوامل النجاح، وهذه المرجعية الشرعية والأيديولوجية تتجسد من خلال مؤسسات وقيادات توفر كل موجبات النجاح والتقدم والفاعلية (كرازدي، ٢٠١٤، ص١٨٢).

ثانياً: المعارضة السياسية/ ضرورة، ومكملة للسلطة السياسية

تعد المعارضة السياسية ضرورة مهمة وأساسية للسلطة السياسية وجزء مكمل لها، من خلال ما تشكله من حلقة وصل بين الشعب والسلطة، وسنعرض مجموعة من النقاط لبيان ذلك وكما يأتي:

١_ تقوم الأحزاب المعارضة بإيصال المواقف إلى الناس بشكل واضح ومتسق؛ خصوصاً في أوقات الأزمات، حيث تستثمر ما يكفي من الوقت والموارد للتوصل إلى استراتيجية للتواصل، وأحزاب المعارضة تمتلك الشجاعة لإظهار التدابير غير الفعالة التي تتخذها الحكومة، وتقترح في قبالها أفكاراً حول كيفية القيام بالأمور بشكل مختلف، ويتم اتخاذ ذلك من خلال التركيز على القضايا، وليس بالتموضع السياسي، وقد يعني هذا من الناحية العملية التركيز على الاستجواب بشأن تدابير أو إجراءات محددة، حتى لا ينظر اليها على انها تسيس الأزمات (هيجنز، ٢٠٢٠).

٢_ تكمن أهمية المعارضة السياسية في مدى قدرتها على تقويم عمل السلطة الحاكمة؛ من خلال التعبير عن الرأي بالطرق المناسبة لحل التحديات والأزمات التي تواجه الدولة، أو توجيه الانتقادات لممارسات الحكومة، وتهدف المعارضة الى رصد الأخطاء المبكرة للحكومة بقصد الحد منها أو إيقافها، لهذا تكفل الأنظمة الديمقراطية حق المعارضة السياسية ضمن قوانينها، وتضمن حرّية عملها ولا تقمع صلاحياتها، من خلال تنظيم القوانين التي تشمل مواد حول عملها والمرتبطة بها، كقوانين الأحزاب والمنظمات والجمعيات، وتضمن حق التظاهر والتجمع والاضراب وغيرها من الوسائل التي تتبعها المعارضة للتعبير عن آرائها لتحقيق أهدافها، كما تتيح لها حرية التعبير عن طريق الانتخابات بالتعبير عن إرادة الشعب، وهذا ما يؤدي إلى اتاحة الفرصة للتغيير السياسي وخلق تعددية سياسية حقيقية من خلال الوسائل السلمية، فتصبح المعارضة السياسية الفعالة أهم أوجه الديمقراطية، وتتوفر في المعارضة السياسية السمات الأساسية للفاعلية، كالقدرة على تعبئة الموارد من خلال الاتصال والتخطيط والتنظيم، وقدرتها على حشد الجماهير والتأثير في السياسات ونجاح احتجاجاتها وتحركاتها، والقدرة على وضع أهداف واضحة ومحددة لتحقيق مطالب معينة تلتزم بها ضمن إطار زمني، تساعد المعارضة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

الفعالة في تقريب وجهات النظر من خلال الممارسات السياسية بين السلطة الرسمية وبين الذين هم خارج السلطة، والمساهمة في تحقيق التنمية والنهوض بالواقع السياسي والمجتمعي (المنبهي، ٢٠٢٢).

٣_ تساهم المعارضة في تحقيق الاستقرار السياسي؛ من خلال نقل الجدل والصراع السياسي والحزبي إلى البرلمان ومنع القوى السياسية الأخرى من صياغة مطالبها بعيداً عن القواعد الدستورية والسلم المدني، كما وتضطلع المعارضة بتقديم اقتراحات وبدائل وسياسات للحزب الموجود في السلطة، أي تقديم بدائل ذي مصداقية للأغلبية القائمة، وهذا ما يرسّخ مبدأ المسؤولية لدى النواب والأحزاب السياسية (عبد النور، ٢٠٠٧، ص٢٩٨).

٤_ تلعب المعارضة دور هام في تقدير نجاح الحكومة في تنفيذ قراراتها وبرامجها؛ وهذا من خلال الدراسة والتمعن بعمق والمراقبة لمشاريع القوانين (الزهاري، ٢٠١٦، ص٦٢).

٥_ تظهر أهمية المعارضة من خلال دورها في زيادة الوعي السياسي لدى المواطن؛ ويتجسد هذا الدور عن طريق ممارستها للمهام الرقابية وكشف الأخطاء في أعمال الحكومة، وتقديم البدائل المتاحة لها ويتم ذلك باعتمادها على دور الاعلام في كشف الحقائق (البرج، ٢٠١٦، ص١١٣).

٦_ تستمد المعارضة شرعيتها من وجود ضرورة اجتماعية تقتضي انشائها وقيامها؛ اذ لا تكفي الضمانات القانونية والسياسية لإنشاء معارضة إذا لم تكن هناك ضرورة اجتماعية تبرر ظهور معارضة سياسية، لذا يرى أغلب الباحثين ضرورة وجود معارضة سياسية ضمن النسق السياسي المعاصر أياً كانت طبيعته (أحسن، ٢٠٢٠، ص١٨٩).

ونخلص الى ان المعارضة السياسية تمثل ضرورة من ضرورات توازن السياسة واعتدالها؛ وبغيرها لا يمكن للسلطة التنفيذية أن تتجنب الأخطاء في المشروعات الكبرى، فهي من صميم المجتمع وتمس حاجة البلد وان الفهم العملي الصحيح لرسالة المعارضة يمثل ضرورة من ضرورات الحياة الاجتماعية واستقراها، فهي ليست عملاً ترفياً أو زائدة عن الحاجة كما يدعي أنصار الحكم الفردي (الفنجري، ١٩٨٣، ص٢٥٩-٢٦٠).

الخاتـمة

يوجد اختلاف كبير في الرؤى الفكرية لأيديولوجيات الأنظمة السياسية المختلفة حول ضرورة وجود المعارضة السياسية ضمن الهيكلية التنظيمية لأي نظام سياسي، وتنطلق الأنظمة السياسية الفردية وذات الحزب الواحد من رؤيتها الرافضة لوجود التعدد في الأحزاب أو وجود التنظيمات السياسية التي تخالف رؤية الفرد الحاكم أو الحزب الحاكم، ما يمنع وجود المعارضة السياسية من أن تمارس حياتها السياسية بحرّية ما يضطر الأشخاص والحركات المعارضة لسياسات وحكم الفرد أو الحزب الحاكم، أن يقوموا بالعمل السياسي بصورة سرّية أو أن يعملوا خارج الدولة كمعارضة خارجية وما لهذا الأمر من تعقيدات ومساوئ على المستوى الشخصي أو على مستوى الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة، لكن هذا الأمر مختلفٌ عنه في الأنظمة

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

السياسية التي تقبل بالتعددية السياسية، حيث تسمح بتعدد الأحزاب والحركات والتنظيمات السياسية وتفسح المجال لأفراد المجتمع بممارسة حرياتهم وخاصةً الحريات السياسية، وتسعى هذه الأنظمة إلى ترسيخ الصفة الدستورية في شكل النظام ومؤسساته وطبيعته التنظيمية، ومن أهم صفات هذه الأنظمة أنها أنظمة ديمقراطية وما يميزها وجود المعارضة السياسية داخل أنظمتها وضمن مؤسساتها حيث تعمل بحرّية وتؤدي أدواراً واسعة تُزيد من فاعلية الأنظمة السياسية وتعزز استقرارها وتطورها.

1- Data Availability Statement: (The manuscript includes all the data used in the study.)
2- Conflict of Interest Statement: (The authors confirm that there are no conflicts of interest that could affect the content of this research.)
3- Funding Statement: This research was fully funded by the authors without any financial support from other entities.

قائمة المصادر

١. إبراهيم، سعد الدين، ١٩٨٧، وآخرون، ***أزمة الديمقراطية في الوطن العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٢. أحسن، غربي، ٢٠٢٠، ***المعارضة السياسية في الجزائر بين ضرورة التفعيل والمعوقات***، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيب أبو علي، الشلف، الجزائر.
٣. الأسود، صادق، ١٩٩٠، ***علم الاجتماع السياسي***، مطابع جامعة بغداد.
٤. إمام، عبد الفتاح إمام، ١٩٩٤، ***الطاغية***، سلسلة عالم المعرفة، الكويت.
٥. أونيل، باتريك هـ، ٢٠١٢، ***مبادئ علم السياسة المقارن***، ترجمة: باسل جبيلي، دار الفرقد، سوريا.
٦. بدر الدين، إكرام، ٢٠٢٢/١٠/٢٦، ***دور المعارضة في نظم الحكم***، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://alwafd.news/essay/3084 .
٧. بركات، نظام، وآخرون، ٢٠٠٩، ***مبادئ علم السياسة***، العبيكان، الرياض.
٨. بوزيد الزهاري، ***المعارضة البرلمانية في النظام البرلماني، أشغال اليوم الدراسي حول المعارضة البرلمانية في الدستور الجزائري والأنظمة المقارنة***، مجلة الوسيط، العدد ١٣، الجزائر، ٢٠١٦.
٩. توفيق، أشرف مصطفى، ١٩٨٨، ***المعارضة***، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
١٠. الجاسور، ناظم عبد الواحد، ٢٠٠٨، ***موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية***، دار النهضة العربية، بيروت.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

١١. الجبوري، ماهر، وآخرون، ٢٠٠٩، ***حقوق الانسان***، جامعة تكريت، العراق.
١٢. حسن، حمدي عبد الرحمن، ٢٠٠٢، ***دراسات في النظم الأفريقية***، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
١٣. حسنين، أحمد محمد، وآخرون، ٢٠١٤، ***الحياة والحركة الفكرية في بريطانيا***، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.
١٤. حسين، داوود مراد، ٢٠١٩، ***الأنظمة السياسية***، دار ابن السكيت، الديوانية.
١٥. الحلو، ماجد، ١٩٩٥، ***القانون الدستوري***، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر.
١٦. حمد جاسم محمد، ***أخلاقيات المعارضة السياسية***، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء المقدسة، العراق، ٢٠٢٣/١١/١٠، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١٢/٣٠، متوفر على الموقع: - http://fcdrs.com/polotics/199.
١٧. خالد، حميد حنون، ٢٠١٥، ***الأنظمة السياسية***، المكتبة القانونية، بغداد.
١٨. الخزرجي، ثامر كامل محمد، ٢٠٠٤، ***النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة***، دار مجدلاوي، عمان.
١٩. الخطيب، نعمان أحمد، ٢٠١٣، ***الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري***، دار الثقافة، عمان.
٢٠. داودي، مخلوف، ٢٠١٦، ***المعارضة السياسية في الفقه الإسلامي وفي النظم الدستورية المعاصرة: دراسة مقارنة***، أطروحة دكتوراة غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران١، الجزائر.
٢١. دخيل، محمد حسن، ٢٠١٩، ***الأحزاب السياسية والرأي العام***، دار السنهوري، بيروت.
٢٢. الدوسكي، ديندار، ٢٠٠٩، ***التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي الحديث***، دار الزمان، دمشق.
٢٣. دوفرجيه، موريس، ١٩٩١، ***علم اجتماع السياسة***، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية.
٢٤. دوفرجيه، موريس، ٢٠١١، ***الأحزاب السياسية***، ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.
٢٥. الربيعي، إسماعيل، وآخرون، ٢٠٠٥، ***الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٢٦. ساري، جورجي، ٢٠٠٢، ***الأسس والمبادئ العامة للنظم السياسية***، دار النهضة العربية، القاهرة.
٢٧. سلامة، غسان، ٢٠٠٠، ***أين هم الديمقراطيون***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٢٨. سليمان، عصام، ١٩٨٩، ***مدخل إلى علم السياسة***، دار النضال، بيروت.
٢٩. صادق، ناجي، ***المعارضة السياسية***، موقع ايلاف، ٢٠٢١/١١/١١، تاريخ الزيارة٢٠٢٢/١٢/٢٨، متوفر على الموقع الآتي: - www.elaphjournal.com .
٣٠. طه، احمد، ٢٠٢٢، ***صور المعارضة السياسية وآفاتها***، موقع أمتي للنشر الإلكتروني، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/١٢/٣٠، متوفر على الموقع التالي: - https://Ommaty1401.blogspot.com
٣١. العاني، حسان محمد شفيق، ١٩٨٦، ***الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة***، مطبعة التعليم العالي، جامعة بغداد.
٣٢. عبد الكريم، شاكر،٢٠١٣، ***غياب المعارضة وإشكالية الديمقراطية التوافقية في العراق***، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد٢).
٣٣. عبد النور، ناجي، ٢٠٠٧، ***المدخل في علوم السياسة***، دار العلوم، بونة، الجزائر.
٣٤. العسكري، عبود، ١٩٧٧، ***أصول المعارضة السياسية في الإسلام***، دار معد، سوريا.
٣٥. العقابي، مرتضى شنشول، ٢٠٠٦، ***الموقف من التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر***، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
٣٦. علي، حيدر إبراهيم، وآخرون، ٢٠٠٥، ***الاستبداد في أنظمة الحكم العربية المعاصرة***، تحرير: علي خليفة الكواري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٣٧. غليون، برهان، ١٩٩٣، ***المحنة العربية: الدولة ضد الأمة***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٣٨. الفنجري، أحمد شوقي، ١٩٨٣، ***الحرية السياسية في الاسلام***، دار القلم، الكويت.
٣٩. فوزي، صلاح الدين، ٢٠٠٠، ***المحيط في النظم السياسية والقانون الدستوري***، دار النهضة العربية، القاهرة.
٤٠. كامل، نبيلة عبد الحليم، ١٩٨٢، ***الأحزاب السياسية في العالم المعاصر***، دار الفكر العربي، القاهرة.
٤١. كرازدي، إسماعيل، ٢٠١٤، ***المعارضة السياسية وحركات الاحتجاج اللا مؤسساتية في العالم العربي***، (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد ٧).
٤٢. كيلاني، محمد خيرت يوسف، ٢٠١٤، ***الاعلام والصحافة السياسية***، مؤسسة طيبة، القاهرة.
٤٣. محمد، البرج، ٢٠١٦، ***الضوابط القانونية لتكوين ونشاط المعارضة البرلمانية***، مجلة الفكر القانوني والسياسية، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأغواط، الجزائر.
٤٤. محمد، وليد سالم، ٢٠١١، ***(النظام الفردي (الاوتوقراطي) دراسة نظرية للسلطة المطلقة)***، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، ***المجلد١١ ، العدد٢*** .

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317

٤٥. مراد، مولود، ٢٠٠٧، ***نظام الحزب الواحد وأثره على الحقوق السياسية للمواطن***، مطبعة سيما، السليمانية، العراق.
٤٦. مكاوي، بهاء الدين، ٢٠١٤، ***المدخل الى علم السياسة***، جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين.
٤٧. المنبهي، رجاء، ***المعارضة السياسية وسؤال الفاعلية***، موقع بوابة العدل والإحسان، ١ديسمبر ٢٠٢٢، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١٢/٣٠، موجود على الرابط: https://www.aljamaa.net.
٤٨. الميلاد، زكي، ١٩٩٤، ***(التعددية الحزبية في الفكر الإسلامي)***، مجلة الكلمة، لندن، العدد ٢.
٤٩. نصار، جابر، وكامل، نبيلة، ٢٠٠٦، الوجيز في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة.
٥٠. هادي، رياض، ١٩٩٥، ***من الحزب الواحد إلى التعددية***، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
٥١. هرمية، غي، ٢٠٠٥، ***علم السياسة والمؤسسات السياسية***، ترجمة هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية، بيروت، ص٣٥٦.
٥٢. هندي، أمل، ٢٠١٣، ***(التعددية السياسية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر)***، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد.
٥٣. هيجينز، جيمس، ٢٠٢٠، ***العمل كمعارضة رسمية في الحكومة***، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية NDI، متوفر على الموقع www.ndi.org تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/١٢/٢٢.

ISSN (Print): 1994-8999, ISSN (online): 2664-469X. DOI Prefix: 10.36317